

المصدر: الكفاح العربي

التاريخ: ١٢ يوليو ٢٠٠٥

جاد بعلبكي

الكفاح العربي



رونالد نوبل ومدير عام قوى الأمن الداخلي نتفقدان مسرح الجريمة

← مفاجآت في ملف ميليس

## سر «الصندوق الأسود» في سيارة الحريري

التحقيق سري لكن الاسئلة التي يطرحها ديتليف ميليس رئيس الفريق الدولي، بدأت تنسرب الى بعض الاوساط الامنية والسياسية. هذه الاسئلة تشكل المفاصل الاساسية في الملف الاتهامي الذي يفترض ان يكشف الحقيقة في اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

«الكفاح العربي» اهدت، عبر أحد القادة الامنيين، الى نقطة محورية في تحقيقات ميليس، لم تتناولها وسائل الاعلام حتى الآن: الذين أمروا برفع سيارة الحريري فور اغتياله، وأصرروا على نقلها الى «مكان آمن» كانوا يعرفون ان السيارة مجهزة بـ «صندوق اسود»، تم تفكيكه بعيداً عن مسرح الجريمة.

عندما استمعت لجنة التحقيق الدولية، يوم الثلاثاء من الاسبوع الفائت، الى اللواء جميل السيد والمعلومات التي يملكها في قضية الاغتيال، قال المدير العام السابق للأمن العام انه اعترض على نقل سيارات الموكب من مسرح الجريمة، ونبه وزير الداخلية السابق سليمان فرنجية وكذلك المدير العام لقوى الأمن الداخلي يومذاك اللواء علي الحاج الى مغبة هذه العملية، وأدلى بتفاصيل كاملة عن الجهة التي أوعزت برفع الحطام وإعادة فتح الطريق امام العبور بعد ساعات قليلة من الانفجار. ومن الواضح ان اللواء الركن قصد التأكيد ان جهازه «الأمن العام» لم يكن في مسرح الجريمة، بحكم الموقع الوظيفي الذي يمثله، والذين دخلوا هذا الموقع كانوا رجال المخابرات العسكرية بحكم انتشار الجيش في المنطقة، وكذلك قوى الأمن الداخلي بصورة حصرية باشراف القضاء العسكري ثم المحقق العدلي، لأن الأمن العام لا يستقصي الجرائم سواء قبل او بعد حصولها، وإذا هو وقع على معلومات ترتبط بجريمة ما، فانه يحيلها على القضاء المختص.

وما لم يقله اللواء الركن السيد وحصلت عليه «الكفاح العربي» من مراجع أمنية مسؤولة، هو ان الذين أوعزوا برفع سيارات الموكب، ونقلها الى تكتة الحلو بالسرعة الممكنة، كانوا يبحثون عن دليل اساسي قبل ان يبدأ التحقيق. هذا الدليل هو «الصندوق الاسود» الذي كان لا يزال داخل السيارة المحترقة بعد عملية التفجير، وهو يحتوي بالتأكيد على تسجيلات كاملة للحادث، بالصورة والصوت، على طول المسافة التي قطعها الموكب قبل ان يتم تفجيره في ساحة السان جورج.

ومعروف ان «الصندوق الاسود» الذي تزود به الطائرات المقاتلة والمدنية، مصمم للاحتفاظ بالاسرار التي ينطلق منها اي تحقيق ميداني لمعرفة ملاسبات الحوادث

التي غالباً ما تحول هياكل الطائرات العملاقة الى ركام، وفي حال فقدان الاتصال بين الطائرة وبرج المراقبة، يشكل «الصندوق الأسود» حافظة الاسرار او العبارات الاخيرة التي يطلقها قائد الطائرة والتي يهتدي بها التحقيق وسط الجثث والأشلاء. وفي معلومات أمنية اخرى ان بيتر فيتزجيرالد الذي قاد لجنة التقصي في الجريمة لم يتوصل في مهمته الى أدلة مادية دامغة، على مستوى المسح الميداني، فأثر التركيز على الجوانب السياسية التي رأى فيها مؤشرات على مدبري العملية، لكن ميليس

الذي يحرص على جمع الأدلة المادية، ينطلق في تحقيقاته من مقارنة اخرى، تبدأ بالبحث عن «الصندوق الاسود»، وتنتهي بعرض القران والاثباتات، وما توصل اليه حتى الآن هو ان عملية نقل سيارات الموكب تمت بدون عوائق، وبعدها تم تكليف تقنيين مختصين بانتزاع «الصندوق الاسود» من سيارة الحريري، وتركت السيارات المنقولة في العراء من دون غطاء يحفظ معالم الجريمة. وبعد الحادث مباشرة أمطرت السماء، اكثر من مرة، وطوال أيام لم يتنبه أحد الى ضرورة حماية السيارات المحترقة من عوامل الطبيعة... وفجأة، ومن دون سبب واضح، تمت تغطية الهياكل المحترقة بشوادر خاصة، وتبين في وقت لاحق ان هذه التغطية تقرر عندما أصدر مجلس الأمن القرار 1595 القاضي بارسال لجنة تحقيق دولية الى بيروت، وكان لا بد من إنقاذ ما يمكن إنقاذه من مظاهر، في انتظار فيتزجيرالد وفريقه.

## محاور

وبمعزل عن مسألة «الصندوق» التي لا بد ان يخصص لها ميليس فصلاً مطولاً في تقريره، حصلت تطورات اخرى على مستوى التحقيق تنطوي على دلالات، لا بد من تسجيلها قبل ان يقطع التحقيق الاشواط الباقية من المهمة الموكلة اليه. ابرز هذه التطورات:

إن المنفذين الذين شاركوا في عملية التفجير قتلوا او تمت تصفيتهم جسدياً بصورة لا تترك المجال لأي اجتهاد حول هوياتهم. الشخص المكلف بتفجير شاحنة «الميتسوبيشي» البيضاء وهو على الأرجح انتحاري لم يبق منه شيء يسمح باجراء فحص الحمض النووي على اجزاء من جسمه او خلاياه، للتعرف اليه في غياب الشهود. الانفجار كان قوياً الى حد ان كل جزئيات «الانتحاري» طارت او احترقت في مسرح الجريمة، وسواء كان اسم هذا الانتحاري «ابو عدس» او خلافه، فإن الدليل على هويته مفقود بصورة كاملة.

هذه المعلومة وردت في تقارير الخبراء الاجانب الذين تفقدوا مسرح الجريمة. وهناك معلومة اخرى حول منفذ آخر، شارك في التفجير او التفجيرين تقول إن رجلاً هرب من مكان الحادث فور وقوع الانفجار، في اتجاه مدخل فندق فينيسيا حيث كانت تنتظره سيارة جيب سوداء اللون، وقبل وصوله الى السيارة ترحل منها مسلح يحمل مسدساً واطلق النار عليه فأرداه. هذه المعلومة تتقاطع مع شهادات ووثائق تقول ان جثة مجهولة وجدت في مكان التفجير لم يتم التعرف الى هوية صاحبها حتى الآن.

إن سيارة «الميتسوبيشي» ذات المقود اليميني لم تكن مسجلة في دوائر تسجيل السيارات في بيروت او اي من المناطق اللبنانية، ولا يعرف حتى الآن كيف أدخلت الى لبنان. ولم يتم العثور على محركها وأجزائها الاساسية بالرغم من عمليات البحث التي تمت في مياه السان جورج، والظن الراجح هنا ان الهيكل الاساسي والمحرك نقلتا الى مكان آخر، وان الاجزاء الصغيرة المتبقية تحولت الى قطع صغيرة متناثرة بفعل قوة الانفجار، وعملية النقل هذه إذا ثبتت تعني ان الذين دبوا الجريمة وحركوا منفذها، حرصوا على ازالة الأدلة الاساسية من مسرح الانفجار قبل ان يصل المحققون. إن كمية المتفجرات التي استعملت فوق ٤٠٠ او تحت الأرض، والتي تزن ما بين 700 و١٠٠٠ كيلوغرام، هي من مادة الـ «تي.ان.تي»، وقد تأكد ذلك عندما استخدم المحققون اللبنانيون جهازاً امريكياً يحمل اسم EITEMIZERE لفحص طبيعة المتفجرات والغبار الذي تركه التفجير على الهياكل المحروقة.

إن الاسئلة التي وجهها ميليس وفريق اللجنة الدولية الى كل من العميد مصطفى حمدان قائد الحرس الجمهوري، واللواء الركن جميل السيد المدير العام للأمن العام، والتي تجاوزت المئة سؤال لكل منهما، دارت حول المهام المنوطة بلواء الحرس الجمهوري ومرجعياته وتدريباته، اضافة الى طبيعة عمل الجهاز الأمني الخاص بهذا اللواء، وما اذا كان مرتبطاً بمديرية المخابرات العسكرية او يعمل بصورة مستقلة. اجوبة العميد حمدان ركزت على ان لواء الحرس الذي يضم حوالي 3 آلاف جندي وضابط، يحصر اهتمامه بأمن الرئيس والقصر ولا يتعدى ذلك الى اي نشاط آخر، اما جهازه الأمني فليس مرتبطاً بمديرية المخابرات، وهو لا يقوم بجمع اي معلومات سياسية او أمنية خارج نطاق مهامه الاساسية، وخارج الدائرة المتصلة بأمن الرئاسة الاولى ومحيط القصر.

أما اللواء الركن جميل السيد فقد كان واضحاً في ان موقعه الوظيفي وضعه في حالات

كثيرة، في عداد مناوئي الحريري ومشروعه السياسي، إلا ان علاقته به لم تصل الى حالة العداء الشخصي او الخصومة المفتوحة. والمسألة كانت مسألة توازنات او تسويات داخلية في السلطة، لا مسألة احقاد شخصية. وفي معرض تأكيد ذلك كشف ان علاقته بالرئيس الحريري اصبحت افضل عندما انتقل من مديرية المخابرات الى الأمن العام، بدليل ان لقاءاته به كانت مكثفة بعد هذا الانتقال، وكانت تتسم بانفتاح اكبر بالرغم من التباين حول بعض القضايا المطروحة

الاسئلة الاخرى التي طرحها ميليس تمحورت بصورة اساسية حول علاقات بعض قادة الاجهزة الامنية بالرئيس رفيق الحريري، والزيارات المنتظمة التي كانوا يقومون بها الى قصر قريطم، بطلب منه او بدون طلب. وفي بعض الاسئلة محاولة لاستيضاح طبيعة العلاقة التي كانت تربط الرئيس الحريري بالرئيس لحود، في ظل التجاذبات القائمة وتحت وطأة الاستحقاقات المعروفة، ومنها عملية التمديد. وقد ركز ميليس ايضاً على

معرفة ما اذا كانت الاجهزة مهتمة فعلاً بحماية رئيس الحكومة السابق، من اي اعتداء محتمل داخلي او خارجي. أحد الاسئلة التي وجهت الى حمدان والسيد معاً كان: هل كنتم تملكون معلومات حول احتمال تعرض الحريري لاعتداء ما في ظل الاجواء الامنية والسياسية المحلية والاقليمية، قبل التمديد وبعده، وهل تبلغتم من اي جهاز مخابراتي خارجي 25€ جهازاً غير لبناني تنشط في لبنان؟ ان لبنان سوف يتعرض لخضات او إرباكات أمنية في المرحلة الاخيرة؟

في عودة الى شريط «ابو عدس» الذي يعتبر أحد الأدلة المحتملة في تنفيذ الجريمة، سأل ميليس عن قصة شريط «الجزيرة»، من ألفه الى يانها، كما سأل عن التصريحات التي أدلى بها أقارب «ابو عدس» وافراد عائلته، وتوقف ايضاً عند تصريحات النائب التمييزي العام السابق عدنان عضوم حول الحجاج الاستراليين الذي ظهرت على ثيابهم البيضاء آثار مواد متفجرة، وحرص لبنان على مطالبة الشرطة الاسترالية بالتحقيق معهم بعد عودتهم الى سيدني.

## لماذا الانتربول؟

نصل الى الفصل الاخير في التحقيقات التي اجراها ميليس حتى الآن، وهي تتعلق بالانتربول والمساعدة المطلوبة منه في كشف معالم الجريمة، بعد وصول رونالد نوبل الأمين العام للمنظمة الدولية الى بيروت، والاجتماعات التي عقدها مع المحقق الدولي.

المعلومات التي تردت بعد وصول نوبل تقول ان هناك صلة مباشرة بين بعض الاموال المسحوبة من «بنك المدينة» وعملية التفجير، مما يحمل على الاعتقاد بأن عملية اطلاق السيدة رنا قليلات في اعقاب الجريمة، وترحيلها الى بلد خارجي، تنطوي على محاولة لاختفاء معلومات ما تتصل بالجريمة، والظن الراجح ان الانتربول مكلف بالبحث عن شريك او شركاء كانوا بين مدبري عملية الاغتيال، وسافروا الى الخارج بعد العملية، وقد تكون البرازيل التي لا تربطها بلبنان اتفاقات استرداد مطلوبين، إحدى المحطات التي استقروا فيها.

يعزز هذه الاحتمالات ان ميليس الذي تنتهي مهمته في 15 ايلول/سبتمبر استمع حتى الآن الى الاطراف الرئيسية التي يفترض ان تساعده في اعداد الملف الاتهامي، قبل ان يستعين بخبرة الانتربول العالية وشبكته الدولية الواسعة، في ضوء المعلومات التي ادلى بها ابراهيم ابو عياش صاحب «بنك المدينة» حول عملية تبيض الاموال التي كانت تحصل من خلال مصرفه ودور رنا قليلات في هذه «التبييضات».

ومعلومات ابو عياش التي ضمها ميليس الى ملفه، بعد ان حصل عليها منه مباشرة كما ذكرت بعض الصحف او من محاميه عبد الله الرافي، سوف تسمح بتعيين موقع «بنك المدينة» او بعض اطرافه، في عملية الاغتيال، عبر التسوييلات المالية التي حصل عليها لبنانيون قد يكونون متورطين، بصورة او بأخرى، في الجريمة.

وبالعودة الى الشروط التي تسمح بملاحقة المجرمين المطلوبين دولياً خارج الاراضي اللبنانية، نقرأ في نظام عمل الانتربول انه لكي تتم ملاحقة المجرم الذي يرتكب جرمه على الاراضي اللبنانية دولياً، يجب توافر اربعة شروط هي:

ان يكون الفعل الاجرامي حاصل على الاراضي اللبنانية تبعاً للصلاحيات الاقليمية. استصدار مذكرة عدلية لتوقيف القاء قبض على لهذا الفعل الجرمي، او وجود حكم يقضي بعقوبة جنائية او جنحة.

تقديم طلب لدى النيابة العامة التمييزية بملاحقة صاحب الفعل الجرمي دولياً. وضع كفالة مالية تتراوح بين الخمسة والعشرة آلاف دولار اميركي وفقاً لبعدها البلد الذي يتم توقيف المطلوب فيه سفر بعثة أمنية لإعادته ومحاكمته في لبنان. عندها يقوم انتربول بيروت بالتعميم عن صاحب العلاقة المطلوب على المستوى الدولي ولدى توقيفه يتم استرداده وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل.

وفي انتظار ان يتم وضع لائحة كاملة بالمجرمين المحتملين، الذين فروا الى خارج الاراضي اللبنانية، سوف يكون ممكناً التعرف الى طبيعة مهمة بول في المرحلة المقبلة.